

الموجز



ترجمه حميدرضا شريعتمداري

● السياسة المتعالية في الحكمة المتعالية

□ احمد بهشتي و سعيد بهشتي

إن الرؤية الكونية التي يقدمها الفيلسوف لانتخو من أن تكون متعالية او غير متعالية و الرؤية المتعالية معتمدة على البحث البرهاني و الذوق الاشرافي و غايتها هي العلم الأفضل - اي البرهان و الشهود - بالمعلوم الأفضل اي الحقيقة المتعالية و مضمونها الإمام - قدر الطاقة البشرية - بالذات و الصفات و الأفعال الالهية. و للرؤية الكونية المتعالية غاية هي الايدئولوجية المتعالية و مكوناتها الرئيسية هي معرفة البارئ تعالي و الصراط الذي يؤدي اليه و هو علم النفس و معرفة المعاد و تنتج عنها معرفة القيادة و ما يقطع الطريق علي السالك الي الله و الامام بالأخلاق بمعناها الشامل و للسياسة المتعالية مكانتها في هذه الرؤية المتعالية و السؤال الذي يطرح هنا هو ما هي نوعية هذه السياسة؟ و ما هي النسبة بينها و بين الشريعة؟ هل هي تسمو علي الشريعة أم في طرازها و مرتبتها أم هي نفسها أم هي دونها و أدنى رتبة منها و تابعة لها تماماً؟ يري الكاتب أن الحكمة المتعالية الصدراتية - اي المنتمية الي صدر المتألهين الشيرازي - تعتبر السياسة تابعة للشريعة و خادمة لها كالنسبة الموجودة بين العبد و مولاه فالسائس الحاكم يجب أن يكون معصوماً من الزلل و العثرات و مع فقدته او غيبته لابد أن يكون فقيهاً مؤهلاً قد أحرز جميع الصلاحيات و المواصفات المعتبرة في الشريعة الاسلامية.

المفردات الرئيسية: الشريعة، السياسة، التعالي، الموضوعية، التبعية، الفصل، الفقيه، الحكمة المتعالية.

● العلاقات المتبادلة بين العدالة و التنمية في التعاليم القرآنيّة

□ بهرام أخوان كاظمي

طبقاً للتعاليم القرآنيّة فإن التنمية الحقيقية و الأساسيّة لا تحصل إلاّ في ظلال التوحيد و الحياة الطيبة و هي الحياة المعتمدة علي التوحيد والايمان بالاله الواحد و هو المصداق الأكمل للعدالة لأن الشرك بالله تعالى يعتبر - كما يصرّح به القرآن الحكيم - الظلم الأكبر و العائق الرئيسي أمام تقدّم المجتمع الانساني و من هنا يظهر أنّ للظلم بجميع أنواعه هذا الدور السليبي أي الحؤول دون التقدم البشري و التنمية الشاملة فإنّ المجتمع البشري لا يمسّ التنمية الحقيقيّة إلاّ من خلال العبودية لله تعالى و ترك الشرك باعتباره ظلماً كبيراً و ترك سائر أتماط الظلم و هذا يدلّ بدوره على وجود العلاقة المتبادلة بين العدالة و التنمية مما يعطي و يقدّم طرقاً و أساليب للوصول الي التنمية الشاملة أي في المجالين المادي و الرّوحي و قد عرضت هذه المقالة بهذه الطرق و الأساليب.

المفردات الرئيسيّة: القرآن، العدالة، القسط، الظلم، التقدّم، التعالي، التوحيد، الإشراف بالله.



● مفهوم «مصلحة النظام» و «المرجع في تحديده»

في النظام التشريعي للجمهورية الاسلامية الايرانيّة

□ ابراهيم موسى زاده

لاشك في أن الأحكام الشرعيّة تتبع المصالح و المفاصد الحقيقيّة. فللمصلحة في الفقه و التشريع دور بارز و خطر عظيم فإن للشريعة أحكاماً لها مصالح مؤقّنة و قابلة للتغيير لكونها منوطة بالظروف الخاصّة. أمّا المرجع في تحديد هذه المصالح فهو النبي و الولاية المعصومون (عليه السلام) و في فترة عدم تواجد الإمام المعصوم (فترة الغيبة) فإن المرجع هو رئيس الدولة الإسلاميّة او الولي الفقيه الذي يصدر أحكاماً مؤقّنة تسمّى

فهرست

سال چهاردهم / شماره اول

۲۲۸

و قد فوّض النظام التشريعي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه المهمة الى مجلس الشورى الاسلامي و إذا حدثت خلافات و منازعات بين البرلمان و مجلس صيانة الدستور فإنّ مجمع تحديد مصلحة النظام هو المعتمد لتلبية هذه الحاجة الملحة و بما أن لهذا المجمع صلاحيات و وظائف أخرى أحيلت اليه في فترة إعادة صياغة الدستور الإيراني منها تحديد المبادئ العامة و الآفاق المستقبلية للنظام و مراقبة تطبيق هذه المبادئ و تسوية المشاكل العالقة. و بغية اختصار عملية التشريع فإن المطلوب هو تفويض مهمة تحديد المصلحة الى مجلس صيانة الدستور فإنه الأجدر بتصدي هذا الواجب مما يتطلّب تطوير صياغة هذه المؤسسة و توسيع اللجان الخاصة التي تضمّ المدراء و اصحاب الخبرة و الفقهاء و علماء القانون و التي تساعد الأعضاء في مجلس صيانة الدستور في تحديد المصالح و إصرار الآراء الفقهية حول قضايا الدولة.

المفردات الرئيسية: المصلحة، الاجتهاد الشرعي، أحكام الدولة، مجلس صيانة الدستور، مجمع تحديد مصالح النظام.

● معالم العلمنة

□ محمدجواد نوروزي

تعتبر العلمانية من تعاليم التجدد المهمة و هي تؤكّد علي عدم تدخّل الدين في الشؤون السياسية و الاجتماعية و قد اعتبروها حقلاً علمياً يتوسط بين علم الاجتماع و الفلسفة و الدراسات الدينية. أمّا العلمنة او Secularization فهي ترمز الي عملية طرد الدين بصورة تدريجية عن الساحات السياسية و الاجتماعية و لها

أما في مجال الدين فان المعالم هي التأكيد علي العلة الفاعلية بدلاً عن العلة الغائية، و التبيين الدنيوي و الفيزيقيائي بدلاً عن التبيين الماورائي و الميتافيزيقيائي في معرفة الكون و منها الدراسة الانسانية للانسان و التأكيد علي الحقوق بدلاً عن الحق و الواجب معاً و منها الاعتماد علي النزعات العقلية و العلمية و النسبية. و قد برزت العلمنة في مجال السلوك في التأكيد علي النزعة الدينية المركزة علي الفرد بدلاً عن القيم، و الاعتماد علي النزعة المصلحية مكان الحق و الحقيقة و علي اللذة و الابتعاد عن المصائب و المتاعب فان المجتمع العلماني يستبدل حب النوع الانساني بحب الذات و الاباحية الأخلاقية. أما البنية الاجتماعية في المجتمع العلماني فهي تتعرض للتفتيت البنيوي و فردية الديانة و إبعاد الدين عن إضفاء الشرعية علي السلطة و انحسار الالتزام الاخلاقي الديني في العلاقات الاجتماعية و التأكيد علي حقوق الانسان في التشريع.

المفردات الرئيسية: العلمانية، العلمنة، العقيدة، البنية، السلوك.



● الديمقراطية الدينية

في ظلال نظرية الإدراكات الاعتبارية للعلامة الطباطبائي

□ احمد رضا يزداني مقدم

هل إن للديمقراطية الدينية مبادئ فلسفية تسمح بتقديم رؤية فلسفية عنها؟ ما هي هذه الرؤية و مبادئها؟ و ما هو رأي الفيلسوف الاسلامي المعاصر العلامة الطباطبائي في الديمقراطية الدينية؟ و هل هو في قبولها او رده عليها يعتمد على المبادئ الفلسفية و يعطي رؤية فلسفية ام لا؟

فكرنا

سال چهاردهم / شماره اول

۲۲۰

و الذي تدعيه هذه المقالة هو وجود مبادئ فلسفية اسلامية يمكنها أن تعطي رؤية فلسفية عن الديمقراطية الدينية و خير مثال لهذه الامكانية هو الفلسفة السياسية التي عرضها و ارتضاها العلامة الطباطبائي فإنه و إن لم يستخدم تركيبة الديمقراطية الاسلامية و لم يرض بهذا التعبير إلا أنه بتفسيره للملك و السلطنة عامة و للدولة الاسلامية خاصة كأنه إرتضى بالديمقراطية مما يوفر الارضية اللازمة لاستنباط الديمقراطية الدينية من مبادئ في الفلسفة السياسية.

المفردات الرئيسية: الديمقراطية الدينية، الادراكات الاعتبارية، الملك الاجتماعي، الدولة الدينية الاجتماعية، الواقعية المتعاملة.



● تبين الحق من منظور هوفيلد(القسم الأول)

□ محمدحسين طالبي و السيد مصطفى حسيني نسب

تعتبر دراسة موضوع الحق من البحوث المهمة و الأساسية الفلسفية في مجال القانون و السياسة مما يعبر عنه بفلسفة الحق و لها تقسيم مشهور انتقضه الباحث الامريكي - ووسلي هوفيلد - و اعتبره متجاهلاً لميزات مهمة يتمتع بها هذا المفهوم مما سبب لمشاكل كثيرة و يمكن استبداله بتقسيم آخر علي أساس الأساليب الفلسفية و النصوص القانونية المعتمدة في الغرب و هو أن الحق الشرعي ينقسم الي انواع اربعة هي الدعوي و الحرية و السلطة و الصيانة و بينها علاقات و مناسبات مثل أن الملازمة بين الحق و التكليف لا تقبل إلا في دعاوي القانونية و هي مرفوضة في سائر الحقوق الشرعية و هذا الرأي يستحق الدراسة و النقد على أساس مبادئ الفلسفة الاسلامية و سوف ينشر في العدد القادم.

المفردات الرئيسية: الحق، حق الحياة، حق الامتلاك، التقسيم، الحق الشرعي، الحق التكويني، الحق الاعتباري.



● الفيض الكاشاني و الدولة

□ اميرعلي حسنلو

هذه الدراسة تحاول ان تردّ علي السؤال التالي: ما هي رؤية الفيض الكاشاني حول الدولة الصفويّة التي كان يعاصرها؟ يرى الفيض أن هناك انماطاً اربعة للحكم هي الحكم النبوي و الحكم الولائي اي حكم ائمة اهل البيت عليه السلام و دولة الفقهاء و الدولة المتغلّبة و يعتبر ثلاثة منها شرعيّة و يبقي النمط الأخير اي دولة التغلّب غير شرعي. أمّا إذا كانت الانواع الثلاثة الأولى بعيدة المنال و لم تكن الظروف متوفرة و مساعدة لتأسيس نظام الحكم من قبل الفقهاء فإنّ للفقهاء و علماء الدين أن يتعاونوا مع الحكم السائد بإتجاه الغايات الاسلاميّة و المقاصد الشرعيّة. إنطلاقاً من هذا الرأى فإن الفيض كان يقيم صلوتي الجماعة و الجمعة و يؤدّي واجباته الثقافيّة و خدماته العامّة و يقدم أطروحات و إقتراحات اصلاحيّة للدولة و كان يستمدّ من موقعه لدي الدولة لإصلاح شؤون الدولة و تحقيق مطالب الشعب و يشرح الآفات و المخاطر التي تهدّد النظام القائم و أساليب و طرقاً تحول دون تأثيرها و إعاقتها لتسيير الامور.

المفردات الرئيسيّة: الفيض الكاشاني، نظام الحكم، فترة الغيبة، دولة الفقهاء، الدولة الشرعيّة، الدولة المتغلّبة، دولة الجور.

■

مجله

سال چهاردهم / شماره اول

۲۲۲